

اتحاد الطلبة المغدور

الحقيقة

العدد السادس آذار/نيسان ١٩٨٤ عدد وثلاثي



ماذا يجري في

الاتحاد العام لطلبة فلسطين
في الولايات المتحدة ؟

عدلي الشواري



عدلي الهوّاري

Adli Hawwari

info@oudnad.net

عنوان الفصل: تقييم
عنوان الكتاب: اتحاد الطلبة المغدور
العنوان المكمل: صفحات من تاريخ الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الولايات المتحدة الأمريكية 1980-1984
مؤلف الكتاب: عدلي الهوّاري
لغة الكتاب: العربية
الطبعة: الثانية
عام النشر: 2017
الناشر: دار عود الند، هارو-لندن، بريطانيا

Chapter Title: Evaluation
Book Title: A Student Union Divided
Book Subtitle: Pages from the History of the General Union of Palestine Students in the USA, 1980-1984
Book Author: Adli Hawwari
Language: Arabic
Edition: 2nd
Year: 2017
Publisher: Ud al-Nad Books, Harrow, UK

عود
الند

عود الند
Ud al-Nad
www.oudnad.net

تقييم

لعب الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الولايات المتحدة دورا مهما ومميزا في الساحة الأميركية، وضم بضعة آلاف من الطلبة الفلسطينيين في صفوفه، وكان هؤلاء في خط الاتصال الأول والمباشر مع جموع الطلبة في الجامعات وأهالي المدن التي يدرسون فيها، وبالتالي يمارسون عملا مهما على مستوى يسمى حرفيا «جذور العشب» (grassroots)، وهو أفضل بكثير من عمل مكاتب إعلام في عواصم القرار السياسي، أو اللجوء إلى توظيف جماعة ضغط على أمل التأثير على صانعي القرار في الولايات المتحدة.

وتميز الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الولايات المتحدة بتجربة ديمقراطية، وكان أول مؤسسة فلسطينية في الولايات المتحدة تنهض من حالة الإحباط التي سادت بعد خروج مقاتلي الثورة الفلسطينية من بيروت، فعقد مؤتمره الثالث في أواخر شهر كانون الأول (ديسمبر) 1982. وكان ذلك المؤتمر بشهادة أنصار كل الفصائل مؤتمرا نوعيا، وتم فيه تبني برنامج سياسي كان واضحا في مواقفه من كل القضايا التي تؤثر في القضية الفلسطينية، وهو البرنامج الذي حظي بنشره كاملا في مجلة «الهدف».

وأقدم الاتحاد على الخطوات اللازمة لاستكمال عملية النهوض، ووضعت الهيئة الإدارية نصب أعينها إجراء انتخابات لجان الوحدات ومندوبي المؤتمر الرابع بالإضافة إلى برنامج نشاطات، وأخذت القرارات اللازمة لذلك، ووضعت موضع التطبيق.

واستمر العمل في الاتحاد كبؤرة للحوار الديمقراطي أثناء تفجر الأزمة في فتح عام 1983، وتمسكت الهيئة الإدارية بالموقف الفلسطيني العام المطالب بوحدة فتح والحوار الديمقراطي لحل الأزمة.

عندما أصبح فرع الاتحاد على أبواب الانتخابات ومؤتمره الرابع، عقدت الهيئة الإدارية اجتماعا لها للإشراف على عملية الانتخابات في الوحدات،

ولكنها فوجئت بوصول رسالة على الهاتف من الهيئة التنفيذية تطالب بوقف الانتخابات [آذار (مارس) 1984]، ثم جاءت رسالة من الهيئة التنفيذية تحمل مجموعة من التهم للهيئة الإدارية [8 آذار (مارس) 1984]، وتم توزيع هذه الرسالة التي تطالب بوقف الانتخابات بمعزل عن الهيئة الإدارية، وبدأت منذ ذلك الحين عملية تخريب أوضاع الفرع الداخلية وقتله ببطء.

أخذت القوى الوطنية في الاتحاد في البداية، وتحديدًا أنصار فتح (الانتفاضة) والجبهة الشعبية، قرارا يقضي بإجراء الانتخابات وعقد المؤتمر لأن قرار الهيئة التنفيذية ليس دستوريا، وتم الاتفاق على تفاصيل تطبيق هذا القرار. ولكن الاتفاق لم يدم سوى أقل من 24 ساعة، لأنه لم ينل موافقة قيادة الجبهة الشعبية في المركز [سورية].

كان الاتفاق نقلة نوعية في تاريخ العلاقة بين فصائل العمل الوطني في الولايات المتحدة، وذلك لأنه للمرة الأولى وضع المتفقون نصب أعينهم الوضع السياسي وانعكاساته على كل المؤسسات الجماهيرية، وكذلك انعكاس ما يجري في المؤسسات على الوضع السياسي العام. وكان الاتفاق بين طرفين عاملين في الولايات المتحدة يعرفان طبيعة العمل في الساحة وتفصيلاته وتعقيداته. أسفر فض الاتفاق عن بدء معركة انتخابية بيان أنصار الجبهة الشعبية وفتح (الانتفاضة) استنزفت جهود الطرفين، وانتهت بدون فائدة لأي منهما. ومنذ ذلك الحين، كانت الهيئة التنفيذية تراقب ما يجري، وأرسلت قرارا يحتوي على إنذار وتجميد للهيئة الإدارية، فكان ذلك مؤشرا على ما تريد أن تفعله، وأرسلت إلى الولايات المتحدة مندوبا عنها ليستطلع الوضع.

عبر أنصار الجبهة الشعبية أكثر من مرة عن رأيهم في مجموعة القرارات الصادرة من الهيئة التنفيذية في نشرة «فلسطين الديمقراطية» وبيانات أخرى، بالإضافة إلى البيانات الصادرة باسم الهيئة الإدارية التي صاغها أو شارك في صياغتها عضو العلاقات الداخلية في الهيئة الإدارية، ممثل تيار الجبهة الشعبية (مضر)، وتمحورت المواقف حول رفض قرارات الهيئة التنفيذية وعلى رأسها قرار التجميد لعدم دستوريته.

أبدت الهيئة الإدارية حرصها على فرع الاتحاد في الولايات المتحدة كإطار موحد للعمل الطلابي الوطني الفلسطيني، وجلست مع مندوب الهيئة التنفيذية (عوض) ودافعت عن نفسها من كل التهم الملققة، واستخدمت في

دفاعها الوثائق، وأبدت الاستعداد للتجاوب مع طلبات الهيئة التنفيذية وتسهيل مهمة الموفد «الاستطلاعية». وتوصل أنصار الجبهة الشعبية مع الموفد إلى اتفاق لتنفيذ كل هذه الأمور، لكنه تراجع عن الاتفاق واستصدر قرار التجميد. حوّلت الهيئة التنفيذية نفسها إلى طرف سياسي ولم يعد يهمها أن تلعب دورا نقابيا طلابيا نزيها يكفل حقوق الطلبة أعضاء الاتحاد في الولايات المتحدة، وحقوق القوى السياسية العاملة فيه، الأمر الذي جعل قبول هذه الهيئة مرجعا نقابيا أمر غير حكيم وغير منطقي في غياب النزاهة والمصادقية في عمل الهيئة التنفيذية كهيئة قيادية لعموم الاتحاد العام لطلبة فلسطين. كان لموقف أنصار الجبهة الشعبية الأولي المتمثل في رفض سياسة الاستبعاد للقوى السياسية أثرا: أحدهما إيجابي وتمثل في أنه فوت فرصة على مؤيدي عرفات هدف استبعاد أنصار فتح (الانتفاضة). أما السلبي فتمثل في أنه أعطى أنصار عرفات الفرصة لقتل الاتحاد من الداخل عبر عملية المراوغة والمماطلة وشل الاتحاد. وكان ممكنا تلافي الجانب السلبي في الموقف الانتظاري الذي لجأت إليه القوى الوطنية في الاتحاد لو حسمت هذه القوى أمرها ووقفت معاضد محاولات القتل البطيء لفرع الاتحاد في الولايات المتحدة وعمله، وذلك بالعودة إلى تنفيذ ما عطلته الهيئة التنفيذية. بعد ستة شهور من الانتظار، توج الموقف الانتظاري باتفاق بين أنصار الجبهة الشعبية وفتح (عرفات) والجبهة الديمقراطية حول فرع الاتحاد، وترتب على هذا الاتفاق ثلاثة أمور: التخلي عن الهيئة الإدارية المنتخبة؛ وقبول تجميدها؛ والقبول بالتهم الملفقة التي وجهت إلى الهيئة الإدارية، ولكن دون أن يكون لذلك أثر إلا على طرف واحد: استبعاده وتجريده مما حققه عبر وسائل ديمقراطية.

هذا الاتفاق ذكر بقوة بما جرى في منظمة الطلبة العرب والمصير الذي آلت إليه، فالذين عايشوا تجربة منظمة الطلبة العرب لم ينسوا السنوات الأخيرة من عمرها قبل انقسامها وانهارها.

كانت بداية النهاية لذلك المصير الجنوح نحو نهج استبعاد بعض القوى لقوى أخرى عبر تحالفات تستند إلى اكتساب المزيد من المواقع في الهيئات القيادية. ومن مصادفات القدر أن سياسة الاستبعاد مورست في الماضي ضد أنصار فتح (الموحدة) وحلفائهم من مؤيدي الحزب السوري القومي الاجتماعي في منظمة الطلبة العرب. ومورس هذا الأسلوب داخل الاتحاد العام لطلبة

فلسطين في الولايات المتحدة باتفاق ثلاثة أطراف على حساب طرف آخر. بعد مؤتمر منظمة الطلبة العرب في ابسلنتي عام 1978 دبت الخلافات بين الأطراف المتحالفة، وتطور الخلاف إلى حد وجود لجنتين تنفيذيتين دعت كل واحدة إلى مؤتمر خاص بها، وزعم كل طرف أن مؤتمره هو الشرعي، وسلح نفسه بتأييد فروع المنظمة التي أَمَنَ فيها أغلبية. ولكن هذا الوضع لم يدم طويلا، إذ انتهت منظمة الطلبة العرب بعد تاريخ عريق بدأ عام 1952، وضحية ذلك كان العمل الطلابي العربي في الولايات المتحدة. وكرر التاريخ نفسه في سياق العمل الطلابي الفلسطيني خلال بضع سنوات.